

اسم المقال: الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها

اسم الكاتب: م.د. نسرين علي داودي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7520>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:04 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
(Arcif) معامل تأثير
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نisan - ايار - حزيران / ٢٠٢٣

Apr. - May.- Jun. / 2023



قضايا سياسية

Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022 : 2.11)
معامل ارسيف Arcif (2022) 0.1712
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربيّة والدولية

<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ. د. علي حسين حميد

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عماد صلاح الشيخ داود

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة كلکاری-قسم العلوم السياسية (كندا) .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
المركز العربي للباحث (النوجة - قطر) ..
عبد كلية الآمال الجامعية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
معهد العلمين للدراسات العليا .
المهد الدبلوماسي (النوجة - قطر) .
جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
الكلية الجامعية للاعنة حقوق الانسان (بيروت-لبنان).
جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د. رياض عزيز هادي
أ.د. طارق يوسف اسماعيل
أ.د. منعم صالح حسین
أ.د. عبد الفتاح ماضي
أ.د. عامر حسن فياض
أ.د. قاسم محمد عبد علي
أ.د. سرمد زكي حامد
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله
أ.د. لبني خميس مهدي
أ.د. هشام حكمت عبد السنار
أ.د. محمد ياس خضرير
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أ.د. شيرزاد امين
أ.د. احمد غالب محي
أ.د. عبد الحسين شعبان
د. الكسندر داودي
د. فاطمة مهاجر

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

أ. د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ.م.د. حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

التنسيق الفني والمتابعة
م.د. محمد محي الجنابي

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج . روى جعاز

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والإنكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 - أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتبعاد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الإلكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
 - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق حيث تتضمن:
 - بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.
 - اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.
 - أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 - أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 - يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
 - تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
 - يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
 - تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
 - يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
 - لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد - الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

الرقم الصنفحة	اسم البحث	الترتيب
23_1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1
44_24	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمocratique في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	2
62_45	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د. سلمان علي حسين م.د. ساهرة حسن كريدي	3
82_63	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات م.د. حيدر قحطان سعودون	4
106_83	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنماذجاً أ.د. محمد دحام كردي	5
131_107	تأثير المحكمة الاتحادية العليا في صنع السياسات العامة للنظام السياسي الأمريكي م.د. سامر ناهض خضرير	6
165_132	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين على داودي	7
180_166	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلاقاً أ.د. علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	8
197_181	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 إنماذجاً) م. م: وليد جرجيس إسحاق	9
216_198	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية- الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	10
238_217	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيثي	11
254_239	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	12
281_255	الازمة الروسية الاوكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	13

299 _282	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثير د.مهد الأمين بن عودة	14
320 _300	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمارة عمروش	15
342_321	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ربيوار كريم محمود	16
351 _343	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	17
361_352	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	18
391_362	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	19
422_392	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الأخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	20
427 _423	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	21
436_428	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	22

الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها^٧

The Iraqi state and Gaps of Its Building Process

* م.د. نسرين علي داودي *

Dr. Nasreen Ali Dawody

الملخص:

نقصد، بعملية بناء الدولة تلك العملية التي تبدأ بتقوية سلطة الدولة وتزيد من قدرتها الاستجابية، وتأتي نتيجة الضعف الذي تعاني منه بعض الدول في القدرة على تحقيق الغايات التي وجدت لأجلها، الامر الذي قد يهدد استمراريتها، لذا فإن فجوات عملية البناء (state building) تركز على تلك الفجوات التي شكلت عوامل معيبة لتقوية سلطة الدولة وقدرتها الاستجابية. بالنسبة للحالة العراقية، فأنا نعتقد بأهمية متغيرين كانا ولا زالا ذات تأثير كبير في استحداث فجوات واقعية/ عملية في إطار عملية بناء الدولة العراقية، وهما ضعف السلطة السياسية، والتعددية المجتمعية. إنعكس تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية من خلال أزمة الهوية التي تظهر كما يعتقد البروفيسور (لوشيان باي) عندما تكون التحديات المادية والنفسية غير ملائمة، وغير مقبولة في ظل الظروف التاريخية الجديدة. ولقد كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة العراقية التي تقصصها الوحدة الفكرية، والمحلية، والدينية لذا فهو مبعث القوى ومنقسم مجتمعيًا. وإن ذلك يتطلب بدايةً بناء جيش قوي، وتقوية المؤسسات السياسية ومن ثم الاعتراف بالتعدد الاجتماعي.

وأخيرًا يمكن القول أن الإعتراف بحقوق المكونات المجتمعية في ظل ضعف السلطة السياسية لا يتناسب وعملية بناء الدولة ما لم يتم مراعاة التسلسل الزمني في تطبيق أسس عملية بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: عملية بناء الدولة، التعددية المجتمعية، التغيير المؤسسي، ضعف السلطة السياسية.

Abstract

By the process of state building, we mean that process that begins with strengthening the authority of the state and increasing its responsive ability,

and it comes as a result of the weakness that some countries suffer from in the ability to achieve the goals for which they were founded, which may threaten their continuity, so the gaps in the state building process focus in those gaps that constituted obstacles to strengthening the state's authority and its responsive ability. With regard to the Iraqi case, we believe in the importance of two variables that have had and still have a significant impact on creating practical gaps in the process of Iraqi state building, namely the weakness of political authority and cultural diversity.

The impact of the variable of divided society was reflected in the Iraqi state building process through the identity crisis that appears, as Professor (Lucian Bay) believes, when the physical and psychological challenges are inappropriate and unacceptable in light of the new historical conditions. the issue of (Iraq's identity) and (Who is the Iraqi and to whom does he belong?) represents a fundamental focal point in the process of Iraqi state building, which lacks intellectual, sectarian, and religious unity, so it is scattered forces and divided society. This requires building a strong army, strengthening political institutions, and then recognizing divided society.

Finally, it can be said that recognizing the rights of societal components with the weakness of political power is not commensurate with the state-building process unless the chronology is observed in the state-building process.

Key words: State-building process, divided society, institutional change, weakness of political authority.

المقدمة:

إرتأينا بداية توضيحقصد من عملية بناء الدولة (state building Process)، والتي تختلف عن تشكيل الدولة (state formation) فتشكيل الدولة يتضمن التركيز على توفر الاركان

الاساسية التي تتطلبها الدولة (الشعب، الاقليم، السلطة) وليس هذا ما نبحث فيه ، وإنما نقصد ، في بحثنا ، بعملية بناء الدولة تلك العملية التي تبدأ بعد البناء وتحاول تقوية سلطة الدولة وتزيد من قدرتها الاستجابية ، وتأتي نتيجة الضعف الذي تعاني منه بعض الدول في القدرة على تحقيق الغايات التي وجدت لأجلها الامر الذي قد يهدد استمراريتها ، لذا فإن فجوات عملية البناء state (building gaps) تركز في تلك الفجوات التي شكلت عوامل معيبة لتقوية سلطة الدولة وقدرتها الاستجابية.

تواجه الدولة العراقية ضمن إطار عملية بناءها ، وفق النظرية التوافقية ، فجوات عديدة شكلت ولا زالت عائقاً أمام عملية بناءها ، وقوة مؤسساتها السياسية. إلا أننا نعتقد بأهمية متغيرين كانوا ولا زالا ذات تأثير كبير في استحداث فجوات واقعية/ عملية في إطار عملية بناء الدولة العراقية ، وهما ضعف السلطة السياسية ، والتعددية المجتمعية.

يعد بحثنا محاولة لتحليل عملية بناء الدولة العراقية وتوضيح المشكلة التي تواجه هذه العملية في ظل ضعف المؤسسات السياسية من جهة وتأثير متغير التعددية المجتمعية من جهة أخرى والذي اعتمدناه كمتغير مستقل مؤثر في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة العراقية. وإن إهمال تأثير متغير التعددية المجتمعية يساهم في ضعف الدولة العراقية وقد يهدد وجودها. ولاسيما وأن عملية الاندماج (Integration Process) تتحقق أهدافها في بناء هوية وطنية جامعة ، رغم محاولات السلطات السياسية في الدولة العراقية منذ تأسيسها.

كما نود توضيح التداخل الحاصل بين مصطلحين مهمين بالنسبة لبحثنا وهما عملية بناء الدولة ونشأة الدولة وهذا في الحقيقة مختلفان من حيث التظير فعملية بناء الدولة (State Building Process) تسعى إلى تقوية مؤسسات الدولة القائمة لكنها تعاني من الضعف في القدرة على اداء وظائفها ولاسيما القدرة على الحكم ، في حين يختلف مصطلح نشأة الدولة الذي يشير إلى اليات تشكيل الدولة وظهورها إلى الوجود في الساحة السياسية وهو ما يشار إليه بالإنكليزية بـ (State Formation) .

بالرغم من تطرقنا في إطار البحث إلى بعض الاحداث التاريخية في عمر الدولة العراقية من باب التدليل على وجود التنوع الثقافي وليس التعدد الثقافي في المجتمع العراقي منذ نشأة الدولة العراقية الا ان ذلك لا يعني إستنادنا على التاريخ كمقاربة علمية بل أننا لا نؤمن بتأثير العامل التاريخي في عملية بناء الدولة العراقية الفدرالية والتوافقية ولا نعتقد بجدوى تاريخ الاحداث

والتسليل الزمني للأحداث التاريخية في الدولة العراقية بالنسبة لبحثنا. فنقوية المؤسسات السياسية العراقية مرتبطة بأسس نظرية بناء الدولة والنظرية التوافقية وإن الاخطاء الناجمة عن سوء تطبيق النظريتين لهما تأثيرهما في عملية بناء الدولة العراقية وليس تاريخ الدولة العراقية، هذا ما حاول التركيز عليه في بحثنا.

يعد الدين واللغة معيارين أساسيين للتمييز بين التعدد الديني والتعدد القومي في الدولة العراقية بالرغم من التنوع المعمق والتدخل الشائك بين مكونات المجتمع العراقي دينياً وقومياً إلا أننا حاولنا اعتماد معيار اللغة في التمييز بين التنوع القومي ومعيار الدين أساساً للتمييز بين الديانات المختلفة رغم تداخلها قومياً من حيث اللغة الأم التي تتكلم بها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الوقوف على أهم الفجوات النظرية والعملية لعملية بناء الدولة العراقية بإعتبارها ذات مجتمع متعدد ثقافياً، لذا نجد من المهم تشخيص هذه الفجوات للوصول إلى الآليات التي يمكن خلالها تقليل أثر العوامل المعايقية لقوة المؤسسات السياسية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي :

- 1- تشخيص العوامل المؤثرة في عملية بناء الدولة العراقية.
- 2- توضيح سوء الفهم المتعلق بالنظرية التوافقية وعلاقتها بالمجتمع المتعدد ثقافياً كالحالة العراقية.

مشكلة البحث:

في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة العراقية إلى عملية البناء وتقوية سلطة الدولة، تسعى السلطة إلى إدارة الدولة وفق النظرية التوافقية التي تتفق مع طبيعة المجتمع العراقي المنقسم ثقافياً، انطلاقاً من ذلك نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الفجوات (النظرية والعملية) التي تواجه عملية بناء الدولة العراقية؟

للإجابة على السؤال الرئيسي لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

كيف تأسست الدولة العراقية؟

ما هو طبيعة المجتمع العراقي؟

هل إنفتحت آلية تأسيس الدولة العراقية مع طبيعة مجتمعها المنقسم؟

ما هي العوامل التي ساهمت في تعميق الفجوة في عملية بناء الدولة العراقية في الواقع العملي؟

فرضية البحث:

يفترض الباحث أن الانقسامات المجتمعية والسوء المفهوماتي للعلاقة بين نظرية بناء الدولة والنظرية التوافقية لدى الساسة في الدولة العراقية كان ولا زال له أثر في توسيع نطاق الفجوات العملية لبناء الدولة العراقية.

الإطار المنهجي للبحث / الميثودولوجيا:

اعتمد البحث في عملية التحليل المنهجي العلمي على النظرية المؤسسات كمنهج للبحث والمقاربة التوافقية والتاريخية للتدليل والاسناد العلمي. فقد حاول البحث من خلال المنهج المؤسساتي العمل على ابراز قوة المؤسسات السياسية كعامل اساسي في عملية بناء الدولة العراقية والاستناد الى المقاربة التاريخية لأثبات وجود فجوات وعوامل مساهمة في تعميق أثر هذه الفجوات في ضعف السلطة السياسية العراقية منذ تأسيسها بما لا يتوافق مع طبيعة مجتمعها المنقسم ليتم الاستعانة في ذلك بالمقاربة التوافقية وتوضيح تأثيرها في المؤسسات السياسية للدولة العراقية.

أولاً: السلطة السياسية في الدولة العراقية

1-تأسيس الدولة العراقية: مدخل تاريخي

تأسست الدولة العراقية في عام 1921، بعد انتهاء الاحتلال البريطاني المباشر لها، وإقتناص بريطانيا، بضرورة إقامة الدولة العراقية على أن تكون تحت إشرافها.⁽¹⁾ وقناعتها بالتخلي عن الحكم المباشر في العراق بعد ضغوط كبيرة واجهتها. إن ذلك أكد للبريطانيين فشل افكار المدرسة البريطانية الهندية، لذا لجأت إلى اتباع نهج "المدرسة البريطانية - المصرية".^{(*) (2)} على

¹- د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة دراسة حالة العراق، عمان - الأردن، مؤسسة الأكاديميون، ط1، 2014، ص 177-178.

(*) المدرسة البريطانية - المصرية ادركت الشعور العربي القومي، وطموح العرب في التحرر والاستقلال، فأيقنت انه من المستحيل ان توجه المصالح البريطانية في الوطن العربي بالقوة لأن ذلك سوف يكلف الحكومة البريطانية نفقات وتضحيات كبيرة. لذا دعت إلى انتهاج سياسة الاسترضاء بمنح العرب بعض الحقوق واقناعهم بها. وبهذا تضمن بريطانيا لنفسها أنصار من العرب يعملون على حماية المصالح البريطانية في الوطن العربي. أما اصحاب المدرسة البريطانية - الهندية فانهم كانوا متأثرون بالفكرة الاستعمارية في الهند ولا يفكرون بغير توسيع الامبراطورية وقد كان مثل هذه المدرسة في العراق (السير اي.تي. ولسن) قد فشل في تنفيذ نظريتها في العراق وأحداث ثورة العشرين. (عبد الرزاق الحسني، 2008، ص 60-61).

²- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت: الرافدين، 2008، ط٧، ج١، ص 61.

هذا الأساس، تقرر عقد مؤتمر القاهرة عام 1920، على أثر ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني، فقد أمر المندوب السامي البريطاني (السير بريسي كوكس) بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة، برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، وذلك في (25) تشرين الأول 1920، وكانت هذه الحكومة تعمل وفق أوامر المندوب السامي البريطاني، وتم تنصيب الملك فيصل على عرش العراق في (23) آب 1921.⁽¹⁾ وتشكل المجلس التأسيسي من زعماء العراق وساسته وشخصياته المعروفة، ومنهم نوري السعيد، ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، وعبد الوهاب بيك النعيمي.⁽²⁾ إلا ان العراق كان لازال محكوم بنظام الانتداب.⁽³⁾

إن مؤتمر القاهرة الذي نظمته وزارة المستعمرات البريطانية، تم وفقاً له إنشاء دولة العراق تحت ظل نظام سياسي ملكي، وكانت الحكومة البريطانية قد سعت في 25 تشرين الأول 1920 إلى تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، وعضوية ثمانية وزراء يمثلون مختلف مناطق وألوية العراق^(*). بذلك تعد حكومة عبد الرحمن الكيلاني، أول حكومة وطنية في تاريخ العراق الحديث.⁽⁴⁾

كان هناك بالإضافة إلى هؤلاء اثنا عشر وزيراً بدون وزارة لغرض الاسترشاد بارائهم، ودعم الحكومة المؤقتة.^(*).

اجتمعت الحكومة العراقية المؤقتة في 11 تموز 1921 ، وذلك بعد ترشيح فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق، وجرت حفلة تتويجه الرسمية ليعلن عن قيام النظام الملكي في العراق. (عمر نظمي وأخرون، د ت، ص ١٥٢)⁽¹⁾

¹- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص 7.

²- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي: الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١ - ٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، 2015، ص 14.

³- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص 5.

(*) الوزراء هم كل من : طالب النقيب وزيراً للداخلية، ساسون حسقيل وزيراً للمالية، مصطفى الالوسي وزيراً للأوقاف، محمد علي فاضل وزيراً للنافعة، جعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني، عزت الكركوكي وزيراً للمعارف والصحة، عبداللطيف المنديل وزيراً للتجارة، حسن الباوجه جي وزيراً للعدلية. (عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص 19)

⁴- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص 8-6.

(*) الوزراء بدون وزارة هم : فخر الدين آل جميل، عبد الجبار الخياط، عبد الغني كبة، عبد الرحمن الحيدري، محمد الصبيهود، سالم الخيون، داود يوسفاني، الحاج نجم البراوي، احمد الصانع، عجيل السمردم، عبد المجيد الشاوي، الشيخ ضاري السعدون، هادي القزويني، حمدي باشا بابان. ويبين المؤرخ الحسني أن كل من حمدي باشا بابان وهادي القزويني اعتذراً عن المشاركة فأُجبر كل من الشيخ ضاري السعدون ونجم البراوي. (عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص 21)

شاركت العديد من الألوية في العراق حفل تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وقد امتنع لواء السليمانية ولواء كركوك عن المشاركة في حفل التتويج.⁽²⁾

إن عدم تجانس مكونات الدولة العراقية التي أسسها الانكليز عام 1921، كان عاملًا مؤثراً في عدم الإستقرار السياسي في الدولة العراقية. فالدولة العراقية تكونت من قوميتين بارزتين متعارضتين وهما العرب، والكورد الذين تم تقسيمهم بين أربع دول، وهي العراق، وأيران، وتركيا، وسوريا، بالرغم من رغبتهن كهوية قومية بالإستقلال، وتأسيس دولة كوردية.⁽³⁾

إن تأسيس الدولة العراقية والبت بعملية بناءها لم يكن وفقاً لأطر مؤسسية تحتوي مكونات المجتمع العراقي الثقافية (العرقية، والقومية، والدينية)، ويرجع ذلك إلى محاولات السلطة السياسية منذ العهد الملكي لبناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة - الامة على غرار التجربة الأوربية، والتناقضات الحاصلة ما بين مستلزمات بناء الدولة - الامة وفق الصيغة التاريخية التي حدثت في التجربة الأوربية، والواقع السياسي والاجتماعي العراقي.⁽⁴⁾

sad في العهد الملكي إتجاهين رئيسيين فيما يتعلق بعملية بناء الدولة العراقية: الإتجاه الأول، مثله نخبة من الضباط الشرقيين الذين كانوا في خدمة الجيش العثماني، وكانوا يؤمنون بضرورة البت بعملية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة - الامة تأثراً بالتجربة الأوربية واعتقدوا انه طالما أن النظام والقانون والقوة بيد الحكومة، فإن باستطاعتهم إرغام الجميع على إتباع ما تمليه عليهم السلطة السياسية.⁽⁵⁾

أما الإتجاه الثاني، فقد مثله الملك فيصل بن الحسين، وكان يدرك طبيعة التكوين الثقافي للمجتمع العراقي، لذا رفض اللجوء إلى إستخدام القوة لتحقيق الإنداجم، وبناء الدولة العراقية القومية، وإنما أراد ذلك من خلال الوسائل السلمية.⁽⁶⁾

¹- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص.8.

²- د. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953، ص.62.

³- وسيم رفعت عبد المجيد، مصدر سابق، ص.221.

⁴- د. عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2007، ص.132-133.

⁵- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، المجلد الثالث، ط.3، ترجمة سعد الحسني، بغداد، دار بابل، 2018، ص.317-320.

⁶- د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص.262-264.

يتضح مما سبق، أن إهمال الإدارة البريطانية لحقيقة التكوين المجتمعي العراقي المنقسم ومساعي المكونين القوميين لبناء هوية قومية خاصة كان له تأثير كبير في عملية بناء الدولة العراقية حتى وقتنا الحاضر. بناءً على ذلك. يمكن ذكر بعض الملاحظات حول بدايات تأسيس الدولة العراقية.

- 1 إن تأسيس الدولة العراقية جاء تلبية للمصالح والإرادة البريطانية.
- 2 عدم حصول إتفاق بين مكونات المجتمع العراقي حول تأسيس الدولة العراقية ضمن إطار الحدود التي رسمت لها، والقيادة التي تم اختيارها.

منذ إصدار دستور عام 1925، إتجهت الحكومة العراقية نحو البت بعملية بناء دولة عراقية، ولجأت في سبيل تحقيق الإندامج وبناء الهوية الوطنية، إلى إتباع سياسات العنف، وإستخدام القوة لقمع مطالب المكونات الأخرى (الشيعية، والكوردية). ⁽¹⁾ ⁽²⁾

إن عملية بناء الدولة في العهد الجمهوري لم تختلف في سياساته كثيراً عن العهد الملكي. فمنذ عام 1958، جرت عملية تفكك المؤسسات السياسية الملكية، وبناء مؤسسات سياسية جديدة، إلا أنها في ذات الوقت لم تحاول الإستجابة لمطالب المكونات المجتمعية بل إتبعت الآلية المركزية في الحكم حتى عام 2003.⁽³⁾

بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958، حاولت القوى السياسية في العراق انذاك بناء دولة عراقية قومية عربية، حيث طرح عارف مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة في 18 تموز 1958، عندما التقى مع عبد الناصر لأول مرة في دمشق. ولم يكن المشروع مرحبًا به من قبل الكور والشيعة.⁽⁴⁾

إن أسباب ثورة 14 تموز كانت ذا طابع إجتماعي وسياسي، فالحدود السياسية التي رسمتها قوى خارجية لم تكن تنسجم مع التعدد الثقافي العراقي. وعندما انهار النظام الملكي وبدأت محاولات

¹ – WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center for Development Research, 2003, P.8.

² – د. كمال ديب، موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2013، ص ص 63، 129.

³ – MARR, Phebe. The modern history of Iraq. Routledge, 2012, P.81.

⁴ – هنا بطاطو، مصدر سابق، ص125-126

بناء دولة عراقية جمهورية، كان على العراق أن يختار بين إنشاء دولة مستقلة ذات طابع قومي، أو الانضمام إلى دولة عربية.⁽¹⁾

اعتمدت النخبة السياسية في العراق خلال العهد الجمهوري على مؤسسة الجيش لفرض سلطتها وقمع معارضيها، وتميزت الحياة السياسية بعدم الإستقرار، كما أن برنامج حزب البعث كان قائماً على تحقيق وحدة الأمة العربية وبناء الهوية القومية. وقد نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للحزب الصادر عام 1947، على أن العرب يشكلون أمة واحدة، هذه الأمة لها الحق الطبيعي في العيش في دولة واحدة.⁽²⁾ فانعكست افكار الحزب وبرامجه في سياساته إتجاه المكونات المجتمعية في الدولة العراقية.

إن تعنت القيادات العربية، والكوردية، وإخفاقها في الوصول إلى اتفاق يرضي مطالب الطرفين القوميين البارزين في الدولة العراقية كان له نتائج سلبية على عملية بناء الدولة العراقية، فالقيادة القومية العربية، كانت ترى أنها تملك الحكم، والقوة، والسلطة، وينبغي على المكونات المجتمعية الأخرى الخضوع لها بما فيهم الكورد. وكانت القيادات الكوردية ترى، أنها صاحبة الكلمة الأخيرة في كوردستان، وتمتلك القدرة على زعزعة الإستقرار السياسي في الدولة العراقية.⁽³⁾ وفي حقبة السبعينيات، وهي فترة حكم حزب البعث، وحتى عام 2003، ظل نسق التعامل مع المكونات الثقافية العراقية يسير بإتجاه دمج المكونات المجتمعية ، وعلى الرغم من بيان 11/إذار / 1970 ، الذي منح الكورد الحكم الذاتي، إلا أنه لم يكن يرمي إلى الإعتراف بالتعديدية الثقافية.⁽⁴⁾ وحددت فترة زمنية أمدها أربع سنوات لتحقيق هذا الحكم، إلا أن الخلافات حول مضمونه برزت بين الطرفين وأدت في الأخير إلى إنلاع القتال الذي اسفر عنه إنتكasaة الثورة الكوردية إثر اتفاق الجزائر في 6/3/1975 بين العراق وايران.⁽⁵⁾

¹- أ.د. مجید خدوری، العراق الجمهوري، ط1، ایران، منشورات الشیف الرضی، 1974، ص9-10.

²- حزب البعث العربي الاشتراکي القيادة القومية، النظام الداخلي، 2018، متوفّر على: <http://anyflip.com/rnvg/fkaj/basic>

³ - HIPPLER, Jochen. Violent conflicts, conflict prevention and nation-building-terminology and political concepts. Nation-building: a key concept for peaceful conflict transformation, 2005, P.9.

⁴- د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكوردية 1958-1970، لندن، دار اللام، 1990، ص166.

⁵- حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام 1991، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992، ص226.

عادت السلطات العراقية إلى استخدام القوة ضد الكورد (حرب الابادة) في الثمانينيات، بفعل الحرب العراقية الإيرانية و موقف الكورد منها الذي لم يرضِ السلطات العراقية، وكذلك بعد غزو العراق للكويت في التسعينات وهذا ما دفع القوى الدولية، التي أعربت عن قلقها إزاء وضع المدنين الكورد في العراق، إلى إصدار قرار أممي رقم (688) في عام 1991.⁽¹⁾

يمكن القول أن أول إشكالية في تأسيس الدولة العراقية تمثل في بناء دولة لا تتناسب مع مطالب المكونات المجتمعية من جهة، ومن جهة أخرى تعنت قيادات المكونات المجتمعية بشأن محاولة الوصول إلى حل يرضيها، وتناقض وإختلاف أهدافها التي كانت بعيدة عن التفكير في محاولة بناء دولة عراقية وطنية كانت لها آثار سلبية في عملية بناء الدولة العراقية.

بعد غزو الكويت في عام 1990، وصدر قرارات مجلس الأمن بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت، إندرعت إنتفاضات في العراق من جنوبه إلى المنطقة الكوردية، ولكن تم إجهاضها بفعل سيطرة القوات العراقية على مناطق الإنتفاضة، ومن ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم (668) في نيسان 1991 حول إدانة أعمال العنف والقمع في العراق والدعوة إلى الحوار، ثم تطورت الأحداث إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي الحرب على العراق ليتم إسقاط النظام السياسي العراقي في 9 / 4 / 2003، ووقع العراق تحت الاحتلال الأمريكي المباشر حتى تموز عام 2003.⁽²⁾

فقد تم تأسيس مجلس الحكم المؤقت وفقاً لخطوط التقسيم الطائفي والعرقي في المجتمع العراقي، واعتبرت هذه الخطوة الأولى لعملية بناء الدولة العراقية الجديدة.. ليتم بعد ذلك تشريع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والذي تضمن أهدافاً أساسية لدعم عملية البناء ، لتحول من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية حسب المادة (4) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في (2004/3/8).⁽³⁾

إن الاسس الفكرية لعملية بناء الدولة العراقية المعاصرة بعد عام 2003، تمحورت حول الآتي:⁽⁴⁾

¹- فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة والأكراد في العراق وأيران وتركيا، ط1، ترجمة عبدالله النعيمي، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص119.

²- د. قحطان احمد سليمان، الاسس الفكرية لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2007، ص129.

³- د. قحطان احمد سليمان، مصدر سابق، ص 130.

⁴- د. قحطان احمد سليمان، مصدر سابق، ص129.

1- تحقيق الديمقراطية والعمل الحزبي.

2- إقامة الفدرالية.

3- الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

حاولت الولايات المتحدة بناء دولة عراقية تمثل مختلف المكونات المجتمعية، وقد قطعت القوى السياسية العراقية شوطاً من خلال وضعها لدستور عام 2005، وإقرارها لنظام فدرالي ودولة اتحادية تمثل مكونات المجتمع العراقي.⁽¹⁾

اتفقت القوى السياسية العراقية بالتنسيق مع قوات التحالف على تحديد موعد لإجراء الانتخابات في العراق، وذلك في كانون الثاني 2005، وقد شهدت الانتخابات اقبالاً من المكونين الشيعي وال庫ردي، في حين أن الغالبية من المكون السنوي لم يشاركوا فيها.⁽²⁾

وقد تفاوضت القوى السياسية العراقية بشأن دستور فدرالي يقدم أساساً لبناء وتطوير مؤسسات سياسية مشتركة، وقد حظي الدستور بموافقة شعبية من خلال عملية استفتاء جرت في 15 - 10 - 2005 (2005) وبلغت نسبة المشاركة فيها (63%) من مجموع الشعب العراقي، وتمت المصادقة عليه بنسبة (78.59%)، أما نسبة الرفض فقد كانت (21.41%).⁽³⁾ ليتم تنظيم الدولة العراقية كدولة اتحادية ذات نظام حكم جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي.

2- ضعف السلطة السياسية العراقية

تمثل المؤسسات، الابنية والهيكل التنظيمية في المجتمع وهي قابلة للتغيير والتطور المستمر، فالمؤسسات تعبر عن طبيعة المجتمعات التي أنشأتها.⁽⁴⁾

إن السلطة هي ظاهرة تلزم المجتمع الإنساني، وتتمحور وظيفتها في الالتزام بالقواعد والأسس التي تسير إمور المجتمع، بهدف تقليل حدة الصراع بين الفئات المختلفة فيه. ويطرح

¹- د. محمد فايز فرات، الاحتلال و إعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص357.

²- فرانسيس فوكويا، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ط1، ترجمة مجتبى الإمام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص32.

³- ياسين محمود عبّاكي، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، ط1، أربيل، مطبعة الحاج هاشم، 2013، ص213.

⁴ - NORTH, DOUGLASS, C, Institutions: Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press ,1990, P P. 3-5.

البروفيسور (بالانجليزية) تعريفاً للسلطة السياسية، بأنها ضرورة في كل مجتمع من أجل مكافحة الفوضى. لكن هذا لا يعني أن السلطة تستند على عنصر الإكراه فقط.⁽¹⁾

إن هذه الصفة تجعل السلطة السياسية مهمة وضرورية للدولة. وتأتي هذه الضرورة من إرتباطها بمسألة الشرعية، بمعنى الرضا من قبل المواطنين إتجاه السلطة السياسية.. وهذا يدل على أن الشرعية هي صفة جوهرية للسلطة السياسية. وقد اتخذها العالم الالماني الشهير ماكس فيبر (Max Weber) اساساً مهماً لبناء فكرته عن السلطة السياسية. التي هي عبارة عن ممارسة التأثير على الآخرين، ومن الأفضل أن يكون هذا التأثير مبنياً على الرضا⁽²⁾ يرتكز مفهوم السلطة السياسية على عنصرين هما، القوة والرضا، ويعان ضروريين في عملية بناء الدولة في العراق..⁽³⁾

أما (تالكوت بارسونز) (Talcott Parsons) فيعرف السلطة بأنها " القدرة على تنفيذ الالتزامات بصفة شرعية كونها تمثل أهداف الجماعة".⁽⁴⁾

يتضح من التعريفات السابقة أن سلطة الدولة تكون مقرونة بعناصرتين وهما:
أ-القدرة على فرض الإلتزام.

ب-استخدامها بشكل شرعي، أي حصول الموافقة عليها.

أما في حالة اللجوء إلى القوة في استخدامها (السلطة)، ما يعني فقدانها للشرعية قد يؤدي إلى التسلط الذي يعني بدوره سوء استخدام السلطة.⁽⁵⁾

بناءً على ذلك، يمكن توضيح عناصر السلطة، وأهميتها في عملية بناء الدولة كالتالي.
1-عنصر القوة، أكد كل من هارولد لاسوبل (H.Lasswell) ودي جوفينيل (De Jouvenel)، على أهمية عنصر القوة بالنسبة لاستمرارية السلطة السياسية، وهكذا فإن السلطة تتعاظم كلما تعاظم الجزاء، وتحتفظي كلما إنها الخوف منها لدى الأفراد. وبؤكد جورج بيردو على عنصر القوة في

¹- د. شيرزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط1، اربيل-العراق، مطبعة وزارة الثقافة، 2004، ص205.

²- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق، ص206-207.

³- د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي انسه وابعده، الموصل، جامعة الموصل، 1986، ص104-105.

⁴- د. رياح مجيد الهيتي، إنهيار سلطة الدولة في العراق دراسة في علم الاجتماع السياسي، دمشق، دار العرب ودار نور، 2010، ص31.

⁵- د. رياح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص32.

السلطة عندما يعرف السلطة بأنها "قوة في خدمة فكرة" وبالتالي فإن أداة السلطة من أجل إقامة الفكرة تكون القوة وليس القبول والرضا. ⁽¹⁾

2- عنصر الشرعية، يذهب موريس دوفرجيه إلى التأكيد على شرعية السلطة السياسية عبر ملائمتها للنظام الاجتماعي والثقافي (القيم، والعادات، والأعراف). والذي بدوره يفرض طاعتها على الآخرين. ⁽²⁾

كما يرى (ماكس فيبر) ضرورة أن تكون السلطة السياسية قادرة على استخدام الإكراه المادي المشروع. ⁽³⁾

كما تعني السلطة معادلة بين طرفيين (الأمر والمأموم) فهي نفوذ يستمر الموافقة عليه، فتكون شرعية إذا لاقت الطوعية في الموافقة، أما إذا لم تلقى الموافقة عليها ف تكون غير شرعية. ⁽⁴⁾

تدور أهداف السلطة السياسية حول الآتي: ⁽⁵⁾

1- توفير الحماية والامن الداخلي.

2- توفير السلام الخارجي للمجتمع.

3- العمل على تحقيق التقدم والاستفادة منه في التكامل والازدهار.

إن السلطة السياسية في العراق لعبت دوراً ذات تأثير سلبي في تغريق أهداف المجتمع، فلم تكن هناك أهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها كل مكونات المجتمع العراقي.

إن الإطار المؤسساتي للسلطة السياسية في العراق لم يجسد مطالب المكونات المجتمعية من خلال إتباعه الآلية المركزية في الحكم للحفاظ على وحدة الدولة، التي تتميز بالتنوع والتجدد المجتمعي وهذا ساهم بدوره في إضعاف سلطة الدولة. فالسلطة السياسية في العراق حتى عام 2003، لم تكن تعبيراً عن إرادة ومتطلبات المجتمع ومكوناته بل أنها كانت مفروضة عليه.

إن لعنصر القوة (الإكراه) في السلطة وظيفة مزدوجة، فهي من ناحية توفر الامن والإستقرار ومن ناحية أخرى تحد من أناانية الأفراد. ⁽¹⁾ كما أن شرعية السلطة تتمثل في إحترامها لحقوق وحرية أفراد المجتمع. ⁽²⁾

¹- جورج بوردو، الدولة، ط3، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية، 2002، ص20-21.

²- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ط1، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية، 1991، ص130.

³- رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 37، 2008، ص128.

⁴- د. رياح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص32.

⁵- د. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص73.

و تعد الحكومة هي الجهاز الذي يمارس السلطة وعليه فإن الحكومة تجسد سلطة الدولة. وإن زوال شرعية السلطة أو شرعية الحكومة لا يعني زوال الدولة.⁽³⁾

تنقسم الحالة العراقية بوجود دولة بصرف النظر عن طبيعة السلطة السياسية فيها ومدى فاعلية مؤسسات الدولة.⁽⁴⁾

إن السلطة السياسية في العراق هي سلطة تقليدية في بناءها المؤسسي، فسلطة الدين، والقبيلة، والعشيرة كانت ولا زالت ذات تأثير سلبي فيها.⁽⁵⁾

إن استناد السلطة السياسية في العراق على مرجعيات تقليدية عشائرية ودينية، والتاريخ العميق للإستبداد السياسي، وغياب الثقافات الحاضنة لقيم المواطنة والشراكة، يشكل تحدياً لعملية بناء الدولة العراقية.⁽⁶⁾

إن عملية بناء الدولة العراقية، تتطلب أن يتاسب الإطار التنظيمي للسلطة السياسية في العراق مع طبيعة التكوين التعددي للمجتمع العراقي.

إن وجود الدستور لوحده لا يكفي لضمان الالتزام به، بل لا بد من توفير الاستعداد المسبق لاحترام النص الدستوري والالتزام بالعمل به من قبل القوى السياسية العراقية.⁽⁷⁾

ففي ظل واقع إجتماعي متعدد ومنقسم، وواقع اقتصادي يميل إلى الكفاف، وواقع أمني وحقوقي غير مضمون، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة، نجد أن الهويات الفرعية في العرق تميل إلى إبراز ذاتها كبديل عن الهوية الوطنية.⁽⁸⁾

تم تأسيس السلطة في العراق عبر مراحل تاريخه المختلفة إستناداً إلى إحتكارها من قبل الطرف القابض عليها، والذي عادة ما كان ممثل لجهة أو مكون معين، ويحاول بإستمرار تغليب ثقافة هذا المكون على الثقافات الأخرى وفق سياسات تعسفية.⁽⁹⁾

¹ - عبد العالى دبلا، الدولة رؤية سوسنولوجية، القاهرة، دار الفجر، 2001، ص72.

² - رعد عبد الجليل، مصدر سابق، ص132.

³ - د. رياح مجید الهيتي، مصدر سابق ص37.

⁴ - د. محمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص355.

⁵ - د. رياح مجید الهيتي، مصدر سابق ص171.

⁶ - علي حسن الغواز، إشكالات الدولة الوطنية: من التاريخ إلى النسق الحداثة، دمشق- بغداد، دار نينوى ودار ميزوبوتاميا، 2012، ص212.

⁷ - عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، 2005، ص66.

⁸ - د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص 146.

⁹ - د. سناء فؤاد عبد الله، الدول والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص303.

تعد أزمة الشرعية، وعجز السلطة السياسية في الدولة العراقية عبر مختلف مراحلها التاريخية على جعل نفسها بؤرة الولاء للفرد والمجتمع، وترافق مختلف الولاءات الفرعية التي تؤشر وجود خلل في شرعية الدولة العراقية، تحدياً كبيراً تواجهه عملية بناء الدولة العراقية.⁽¹⁾ وعليه يمكن تحديد النقاط الآتية للدلالة على ضعف سلطة الدولة العراقية، ودورها في عملية بناء الدولة. كما يلي:

- 1-إن عملية بناء الدولة تتطلب أن تكون السلطة السياسية على درجة من القوة بحيث تستطيع أن تفرض سيطرتها الشرعية على كل إقليم الدولة، وهو ما عجزت عنها الدولة العراقية التي كان مجتمعها المتعدد أكثر قوة ورسوخاً.⁽²⁾
- 2-ضمن إطار (التغيير المؤسساتي)^(*)، يذهب (ويليام هالال)^(**) إلى الاعتقاد بأن المؤسسات ليست إلا شيئاً مصطنعاً صممت لتلائم فترة من الزمن.⁽³⁾ وإن السلطة السياسية تهدف إلى تحقيق غايات معينة منها، تنظيم المجتمع، وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمن المواطنين. ومتنى ما عجزت عن تحقيق وتأدية وظائفها يتquin إجراء تغيير تنظيمي مدروس ضمن إطار مؤسسات الدولة. وبتطبيق ذلك على الحالة العراقية نعتقد بأن عدم رسم إطار مؤسساتي – تنظيمي يعالج مشكلة التعددية المجتمعية منذ تأسيس الدولة العراقية، قاد إلى إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها.
- 3-عمدت الدولة العراقية، وفي سبيل تقوية سلطتها، إلى زيادة مدى وظائفها، في الوقت الذي كانت فيه تميزبضعف قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، من حماية حدودها، والحفاظ على أمن مواطنيها. الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، وساهم في ضعف سلطتها بدل أن يساهم في

¹- د. اشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقديّة لمفهوم الاصلاح واشكالية التكامل العقلاني، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 49-51.

²- د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص 254، 255.

(*) ضمن إطار التغيير المؤسساتي يذهب ويليام هالال إلى التمييز بين التغيير المؤسساتي والتغيير التنظيمي المدروس بطريقة جيدة، فالتغيير المؤسساتي يختفي التغيير التنظيمي ليركز على اصناف كاملة من التنظيمات التي تخدم مهام اجتماعية مختلفة مثل حل الاعمال والحكومة والتربية. في حين يركز التغيير التنظيمي على تصميم طريقة المعالجة التي يمكن من خلالها تحديد كيفية هيكلة الفعاليات الاجتماعية وكيفية التحكم بها. كما ان التغيير الاعتيادي- التنظيمي يحدث ضمن الحدود المؤسساتية وبطريقة منطقية، بينما يثير التغيير المؤسساتي الارتباك والمقاومة لأنه يتهدك المعايير الاساسية التي تتمسك بها المؤسسات بشدة. كتحدي حافر الريح لدى الإنسان مثلاً. (ويليام هالال، 2009، ص 367، 369)

(**) استاذ علم الادارة في جامعة جورج واشنطن

³- ويليام هالال، التغيير المؤسساتي: في تحويل بنية المجتمع، 2009، ص 371.

تقويتها كما إعتقدت السلطات الحاكمة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى بعد عام 2003، حيث نلاحظ زيادة مدى الدولة وضعف قوتها ما جعل العراق يقع في المربع الرابع من المصفوفة التي وضعها فرانسيس فوكوياما في كتابه بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً : تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية

إنعكس التعدد العرقي، والقومي، والطائفي، والديني، في المجتمع العراقي على التعدد السياسي، فبرزت في الدولة العراقية الفدرالية أحزاب سياسية تعكس خطوط الانقسامات الثقافية، كما أن العملية السياسية في العراق الفدرالي، ومؤسسات النظام السياسي العراقي باتت إنعكاساً لهذا التعدد المكوناتي - الثقافي. مع ملاحظة أن المجتمع العراقي يشهد تنوع كثيف ومتدخل في المجال الثقافي، لكن ما يهمنا في إطار بحثنا هي تلك المكونات التي نشهد لها إنعكاساً في المجال السياسي. وبالشكل الآتي:

1- المكونات المجتمعية العراقية

يضم العراق ثقافات مختلفة ومنقسمة ما جعله أمام تحدي بناء الهوية الوطنية التي تتفق مع نظرية التعددية المجتمعية في حين تتعاكس الهوية القومية معها (نظرية التعددية المجتمعية / الثقافية)

في عام 1932، عندما حصل العراق على إستقلاله الكامل بخروجه من الانتداب البريطاني وقبوله عضواً في عصبة الأمم في (3 اكتوبر 1932)، كان عدد سكانه من المكون العربي السندي يبلغ نسبة (21%)، في حين بلغت نسبة السكان من المكون الكوردي (14%)، بينما شكلت نسبة المكون العربي الشيعي (53%). و(5%) من غير المسلمين أهمهم اليهود، و(6%) مجموعات دينية ولغوية أخرى.⁽¹⁾

في حين، أن احصاء عام 1947، قد حدد نسب المكونات المجتمعية في العراق، علمًا أن الاحصاءات التي اجريت بعد ذلك لم تحدد نسب المكونات فقد جاءت خالية من سؤال الهوية. فقد بلغت نسبة العرب الشيعة 51.4%， في حين بلغت نسبة السنة من العرب 19.7%， أما الكورد فقد بلغت نسبتهم 18.4%， هذا بالإضافة إلى المكون المسيحي الذي حصل على 3.1%， واليهود 2.6%， والتركمان

¹ – WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center for Development Research, 2003, P.6.

الذين بلغت نسبتهم ما يعادل 2% من نسبة سكان العراق، والكورد الفيلية 0.6%， والكورد الشبك واليزيديون 0.8%， والصابئة 0.2% من نسبة سكان العراق.⁽¹⁾ ⁽²⁾

بقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا، فسوف نأتي على توضيح التعدادية المجتمعية من خلال المكونات الثقافية العراقية وفق خطين أساسيين لهما تأثيرهما في العملية السياسية وكالآتي:
أ: المكونات القومية العراقية. عمدنا إلى التقسيم القومي للمكونات العراقية إستناداً إلى معيار اللغة، وبناءً على ذلك ينقسم العراق قومياً إلى:

ب: المكونات الدينية العراقية. تتضمن المسلمين، وينقسمون إلى طائفتين (الطائفة السنوية، الطائفة الشيعية)، والمسيحيون، وهم ينقسمون إلى سريان وكلدو آشوريون، وهناك المكون الأيزيدي الذي يعد قومياً ضمن المكون الكوردي، أما دينياً فهو مختلف، وكذلك الصابئة المندائيون.⁽⁴⁾ فالقوى الاجتماعية - السياسية الكبرى في العراق تتمثل في ثلاثة مكونات قومية، دينية، طائفية، وهم الكورد، والعرب السنة، والعرب الشيعة.⁽⁵⁾

إن خطوط الانقسامات المجتمعية هذه جعلت الأمر أكثر تعقيداً، وأكثر صعوبة، فيما يتعلق بإيجاد مقاربة نستطيع وفقاً لها تقسيم المكونات المجتمعية العراقية، فالعامل القومي لدى بعض الجماعات له تأثير أكبر من العامل الديني، كما في حالة الكورد كمكون قومي، أما في حالة المكون العربي نجد أن العامل الديني الطائفي له تأثير أكبر، وانعكاس واضح في المجال السياسي من العامل القومي.

ينقسم المجتمع العراقي قومياً، ودينياً، وطائفياً، إلى ثلاثة مجموعات كبرى، (الشيعة، السنة، الكورد) وهي تشكل قوى سياسية بارزة، وذات أغلبية عدديّة، ولها تأثيرها الواضح في العملية السياسية في الدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة. علماً أن المكون الشيعي محسوب على العرب الشيعة، والمكون السني محسوب على العرب السنة، في حين أن المكون القومي الكوردي ينقسم دينياً إلى عدة طوائف منهم، مسلمون سنة وشيعة، بالإضافة إلى الإيزيدية، والشبك، والكاكيائية، والفاليلية، الذين يعودون قومياً ضمن المكون الكوردي، أما سياسياً فلهم تمثيل سياسي ضمن إطار

¹- مديرية النفوس العامة، (احصاء السكان)، المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، 1947.

²- هنا بطاشو، مصدر سابق، ص 57.

³- سعد سلوم، العراق التعدادية ومستقبل المواطن في ظل التحولات الراهنة، 2015، ص 105.

⁴- رشيد الخيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط 2، بغداد، منشورات الجمل، 2007، ص ص 21، 461.

⁵- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 109-110.

المكونات ذات الأقلية العددية، وهناك مكونات أخرى مثل المكون القومي التركماني، والمكون الديني المسيحي. سنأتي على توضيحها، كما هو آتٍ:
أ: التعددية القومية

- 1 **العرب (الشيعة):** يمثل الشيعة أحد أكبر مكونات المجتمع العراقي، غالبيتهم من العرب الشيعة، وتمرز وجودهم في جنوب العراق، وهناك كورد شيعة، وتركمان شيعة، ولكن إنعكاسهم في المجال السياسي جاء تمثيلاً للعرب الشيعة في العراق. وبعد الشيعة في العراق مجموعة طائفية عانت تاريخياً من الإضطهاد والقمع حتى عام 2003. ⁽¹⁾ وإن اندراج مكونات شيعية غير عربية ضمن إطار المكون الشيعي العربي في العراق يعد مصدراً للصراع الشيعي - الكوردي في المجال السياسي في الدولة العراقية بعد عام 2003
- 2 **العرب (السنة):** يعد المكون السني أحد المكونات العراقية ذات الأغلبية العددية، حكموا العراق على إمتداد فترة طويلة. واجهوا المختلفين عنهم قومياً، وطائفياً، بأساليب عديدة. ⁽¹⁾
- 3 **الكورد:** يعد الكورد ثاني أكبر مكون قومي في المجتمع العراقي، وذلك بعد المكون العربي ينتمي أغلب الكورد إلى شمال العراق (كوردستان العراق). ⁽¹⁾ وينقسم الكورد دينياً، وطائفياً إلى (سنة، وشيعة، وإيزيدية، وكاكائية) ضمن هذا الإطار الديني أو الطائفي يشتمل المكون الكوردي على الكورد الغيليون، والكورد الأيزيديون، والكورد الشبك. ⁽²⁾
هناك الكثير من الإنتهاكات التي ارتكبت ضد المكون الكوردي في العراق وفق تقرير أعدته "جماعة حقوق الإنسان الدولية"(*) عام 2009. فالكورد من سنجار إلى مدينة خانقين القريبة من الحدود العراقية الإيرانية، مروراً ببعشيشة، ودهوك، وأربيل، وكركوك، وديالى، وسليمانية، تعرضوا لسياسات القمع من إبادة، وتهجير، والتغيير demografique، والتعريب القسري. لذا أصرت السلطات

¹ عبد المنعم شيخة، المواطنون الطائفية، العراق من حلم المواطن إلى مواطنة الطائفية، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016، ص 11.

² رشيد الخيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط 2، بغداد، منشورات الجمل، 2007، ص ص 505، 73.

(*) جماعة حقوق الإنسان الدولية: منظمة غير حكومية تعمل من أجل ضمان حقوق الأقليات العرقية، والدينية، واللغوية، والسكان الأصليين في جميع أنحاء العالم. من أجل التعاون والتفاهم بين الجماعات المختلفة. تعمل مع أكثر من 150 منظمة في نحو 50 بلداً. يضم مجلسها الإداري الذي يجتمع مرتين في السنة أعضاء من 10 بلدان مختلفة. تتمتع المنظمة بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وبصفة مراقب لدى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان)

الكردية في إقليم كوردستان بعد أحداث عام 2003، على ضرورة إرجاع المناطق الكوردية إلى عراقية تقع خارج إدارة الإقليم، وتطبيق سياسة التطبيع.⁽¹⁾

وقد جرى تقسيم المكون الكوردي لأسباب سياسية إلى عدة أجزاء، فجاء تمثيلهم في البرلمان العراقي وفقاً لذلك، فأصبح للكورد الإيزيديون والكورد الشبك، والكورد الفيليون، مقاعد ضمن نظام الكوتا الذي تم إقراره لدعم مساهمة المكونات التي تشكل "أقلية" في العملية السياسية.

التركمان: يعيشون في شمال العراق في قوس يمتد من تلغر غرب الموصل، وأربيل التون كوبري، وكركوك، وتوز خورماتو، وكفرى، وخانقين، ويعد التركمان ثالث الجماعات القومية الرئيسية في العراق بعد العرب والكورد، ويعدون دينياً مسلمون،⁽²⁾ أما طائفياً فينقسمون بين المذهبين السنّي والشيعي.⁽³⁾ ولهم مقاعد للتمثيل السياسي في البرلمان العراقي بالإضافة إلى وجود أحزاب سياسية تمثل المكون التركماني.

ب : التعددية الدينية^(*).

المسيحيون

إن للمسيحية تاريخ قديم في العراق قد يعود إلى بدايات التبشير بالديانة المسيحية.⁽⁴⁾ وينقسم المسيحيون دينياً إلى ارثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت. أما قومياً فهم يتوزعون بين آشوريين، وكلدان، وأرمن، وسريان.⁽⁵⁾

¹- بريتي تانيا، صهر وزوج واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، ترجمة عبدالله النعيمي، منظمة جماعة حقوق الأقليات الدولية MRG، 2009، ص 24-25.

²- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 111.

³- بريتي تانيا، مصدر سابق، ص 8.

(*) وهناك اليهود : كان المكون الديني اليهودي واحداً من مكونات المجتمع العراقي، إلا أن وجودهم في العراق قد تلاشى بسبب سياسات وظروف معينة عبر التاريخ العراقي. فلم يعد لهم وجود ولا تأثير في العملية السياسية في الدولة العراقية. وكذلك العراقيون من أصول إفريقية، وهم أقلية عراقية تحدُّر من إصول إفريقية متعددة جاءوا إلى العراق عبر مراحل التاريخ الإسلامي، واستوطنوا في مناطق مختلفة في جنوب العراق، ومنهم من هو نوبي وزنجياري وهناك من هو من غالانا وأثيوبيا يتركزون في محافظة البصرة ومدن أخرى في جنوب العراق، إن هذه المكونات الثلاث وهم (الصابئة، واليهود، والعربيون من إصول إفريقية) ليس لهم تأثير واضح في المجال السياسي لذا لا نجد لهم أهمية تذكر في مجال بحثنا، فتلاشي الوجود اليهودي في العراق، وعدم وجود تمثيل سياسي مؤثر للصابئة، وكذلك العراقيون من إصول إفريقية يوضح ضعف أو غياب أي تأثير لهم في المجال السياسي.

سلام، 2015، ص 111

⁴- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 163.

⁵- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 110-111.

ينقسم المسيحيون في الدولة العراقية إلى⁽¹⁴⁾ طائفة مسيحية، يشكلون (12) حزباً سياسياً و (7) وحدات مسلحة لذا يصعب تحقيق إتفاق مسيحي حول العديد من القضايا مثل مستقبل المناطق المتنازع عليها بين العاصمة بغداد، وإقليم كوردستان، وطبيعة تمثيلهم في البرلمان العراقي.⁽¹⁾

وتصل مشاركتهم السياسية إلى مستوى وزاري، وبرلماني.

1- الكورد الإيزيديون:

يعد الإيزيديون مكوناً قومياً كوردياً، وأصبح لهم تمثيل سياسي ضمن مقاعد (الكوتا) في البرلمان العراقي، أما دينياً فهم يدينون الديانة المعروفة بالديانة الإيزيدية.⁽²⁾

يسكن المكون الإيزيدي في الشمال، والشمال الغربي من العراق في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل، وفي قضاء الشيخان التابعة لمحافظة نينوى ادارياً، وبعض قرى ونواحي، قضاء تلکيف، وناحية بعشيقه، واقضية زاخو وسيمبل في محافظة دهوك.⁽³⁾

إن لغة الإيزيديين هي الكوردية، في حين أن لغة الصابئة المندائيين الرئيسية هي الaramية، بينما نجد أن إحصاء عام 1977، يعتبر الإيزيديين عرباً، وكذلك الصابئة المندائيين في حين أن ذلك مناف للواقع. إلا أنها جاءت ضمن إطار سياسات النظام السياسي العراقي آنذاك.⁽⁴⁾

2- الصابئة المندائيون:

جماعة عرقية ودينية، تقطن على ضفاف دجلة والفرات وسط وجنوب العراق. تعايشت مع سكان المنطقة بسلام، ولعبت دوراً مهماً في الإنتاج، كصناعة القوارب وألات الحصاد والحدادة والنقش على الفضة،⁽⁵⁾ يبلغ عددهم (15937) وفق آخر إحصاء عراقي يوضح نسب المكونات وذلك سنة 1977م.⁽⁶⁾

ويتركز المندائيون بشكل رئيسي اليوم في بغداد ومناطق الأهوار.⁽⁷⁾ وحسب المرسوم الجمهوري رقم (10) لعام 1972 تمنع الصابئة بأربع عطل رسمية تصادف فيها مناسباتهم الخاصة^(*).⁽¹⁾

¹- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 23-24.

²- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص ص 73، 83.

³- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 26.

⁴- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 21.

⁵- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 25.

⁶- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 65.

⁷- بريتي تانياجا، مصدر سابق، ص 15-16.

لم يتبع المندائيون كطائفة دينية أو جماعة عرقية حزباً أو عملاً سياسياً إلا بعد سقوط النظام السياسي السابق في 9 ابريل 2003، حيث تأسس التجمع الديمقراطي المندائي كحزب خاص ومغلق للصابئة المندائيين في آب 2003.⁽²⁾ حيث أن الدين المندائي لا يقر الولوج في العمل السياسي ولا يعني بالسلطة والدولة عموماً.⁽³⁾ فليس من تقاليد دينهم الإهتمام بالشأن السياسي بالرغم من سعي جماعة منها إلى تأسيس حزب سياسي، إلا انه تأسس خارج رغبة رجال الدين أو مجلس الطائفة الروحاني الأعلى بالعراق. لذا نجد أنهم حسبوا على المكون العربي نسبة إلى تواجد أبناءها في الأحزاب السياسية العربية السنوية والشيعية.⁽⁴⁾

يعتقد المندائيون أن أكبر خطر يواجهونه في العراق بعد عام 2003، هو خطر إنقراضهم، وذلك يعود إلى أعمال العنف التي تمارس ضدهم كمكون صغير في العراق. في الوقت الذي يمنعهم دينهم من اللجوء إلى العنف أو استخدام السلاح.⁽⁵⁾

في حين. ذهب هنا بطاطو إلى تقسيم العراق جغرافياً، وفقاً للخطوط الثقافية للمكونات المجتمعية العراقية. فقد أوجد ثلاثة مناطق جغرافية كل منها يشكل فيها أحد المكونات البارزة

أغلبية وكما يلي:⁽⁶⁾

1- النطاق الجغرافي للمكون الشيعي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية كان النطاق الجغرافي للمكون الشيعي يغطي جميع المحافظات الواقعة إلى الجنوب من بغداد، وتشمل الكوت، وواسط، والحلة (بابل)، وكربلاء، والديوانية (القادسية)، والمنتفك (ذي قار)، والعمارة (ميسان)، والبصرة. أما في تركيبها القومي العربي فقد كانت المنطقة ذات أغلبية عربية، مع وجود أقلية عددية إيرانية في البصرة، وكربلاء، والنجف، بالإضافة إلى وجود أقلية عددية سنوية في مناطق متفرقة ضمن النطاق الجغرافي الشيعي، لا سيما في البصرة والناصرية.

(*) يوماً للعيد الكبير ويصادف (27-28) من شهر تموز، ويوم واحد للعيد الصغير ويصادف (11) تشرين الأول / أكتوبر، ويومان لعيد الخليفة ويصادف (24) إذار، ويوم واحد لعيد يحيى المعمدان ويصادف (28) أيار. (الخيون، 2007، ص ٦٥، ٦٦).

¹- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 65-66.

²- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 67.

³- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 67-69.

⁴- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 7-6.

⁵- بريتي تانياجا، مصدر سابق، ص 15-16.

⁶- هنا بطاطو، مصدر سابق، ص 54.

2- النطاق الجغرافي للمكون السنوي، يضم وديان الفرات فوق بغداد ودجلة بين بغداد والموصل، تلك الوديان كان يقطنها المكون العربي السنوي مع وجود أقلية عددية من المكون الشيعي في بلد، والدجيل، وسامراء، وضمن إطار هذه المنطقة كان هناك شريط يقع على طول الخط البريدي بين بغداد، والموصل، وإسطنبول، يضم مستوطنات تركمانية شيعية، في تلaffer، وداقوق، وطور خورماتوا، وقره تبه، بينما كانت سنية في التون كوبري، وكركوك، وكفرني، وأربيل.

3- النطاق الجغرافي للمكون الكوردي، ويقع في الشمال، والشمال الشرقي من العراق، وشمل هذا النطاق الكورد السنة، وبالرغم من وجود نقطة تقاطع في الطائفة السنوية بين منطقة العرب السنة، والنطاق الكوردي السنوي، إلا أنه كان هناك اختلاف بين المذاهب السنوية فيما بين المكون القومي العربي والمكون القومي الكوردي بالإضافة إلى اختلافهم القومي الواضح. ضمن إطار هذا التقسيم القومي الديني للمجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية، وحتى بعد 2003، يمكن ذكر ملاحظتين وهما كالتالي:

1- بالرغم من وجود المكونات المجتمعية العراقية التي تشكل الأغلبية في مناطق جغرافية معينة، لكن ذلك لا ينفي وجود مكونات شكلت إقليات عددية ضمنها مثل، وجود مكون عربي سني في مناطق ذات أغلبية شيعية، وكذلك وجود مكون شيعي في مناطق ذات أغلبية سنية، بالإضافة إلى وجود مكون كردي صغير في مناطق عربية.⁽¹⁾

2- وجود مجتمعات لا إسلامية صغيرة ضمن نطاق المكونات المجتمعية الثلاثة الكبرى (الشيعي، السنوي، الكوردي) مثل المكون المسيحي، والإيزيدى، والصائبى، واليهودى، بالرغم من إضهارها بعد هجرة اليهوديين من العراق.⁽²⁾

وفي نطاق عملية بناء الدولة يعد إهمال تأثير متغير التعددية المجتمعية قد يؤدي إلى نتائج سلبية وكارثية بالنسبة للدولة العراقية. فقد شهد المثلث السنوي، (يمتد من الفلوجة، والأنبار، وتكريت، واجزء من بعقوبة، والموصى، ومركزه اللطيفية جنوب بغداد). بعد عام 2003، أعمال عنف حيث سعت جماعات دينية إلى تحريك فتنة دينية ومذهبية لتغذية حرب أهلية بين الشيعة والسنة، وكانت أكثر حدة بين عامي 2006-2007، أثر تغيير مساجد شيعية،

¹- هنا بطاطو، مصدر سابق، ص54-55.

²- هنا بطاطو، مصدر سابق، ص54.

وأخرى سنية، وتبادل الاتهامات بين الطرفين، وفي المقابل ظهور الجيش المهدى بقيادة (مقدى الصدر) في عام 2003، ورغم أواصر المذهب الجعفري التي تجمعهم فهم يختلفون في الرأي والهدف إتجاه التمثيل السياسي.⁽¹⁾

2- التعددية المجتمعية في العراق متغير مستقل

إن تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية كان واضحاً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921. ويتبين ذلك من خلال ما ذهب إليه الملك فيصل ضمن إطار المحاولات التي جرت من أجل بناء الهوية الوطنية في الدولة العراقية، حيث كتب في مذكرته إلى بعض الساسة قائلاً "أقول وقلبي ملآن أسى أنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة" (ينظر: مذكرة الملك فيصل إلى بعض الساسة العراقيين في 15/إذار/1932)⁽²⁾

لذا أراد الملك فيصل تشكيل شعب عراقي، عبر التهذيب والتدريب والتعليم، وبناء هوية وطنية تجمعه، إلا أنه في ذات الوقت أدرك صعوبة تحقيق ذلك في ظل ظروف كهذه. وقد قدم خطته من أجل بناء الهوية الوطنية العراقية، وكان من ضمن ما تضمنه هو بناء القوة من خلال بناء الجيش، بالإضافة إلى�احترام حقوق المكونات المجتمعية، والمساواة بين الطوائف الدينية. (ينظر: مذكرة الملك فيصل إلى بعض الساسة العراقيين في 15/إذار/1932)⁽³⁾

إن الإعتراف بتأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية الدولة العراقية ينبغي أن يتربّط عليه بناء دولة ذات تعددية مجتمعية تقوم على الأسس الآتية:

1- إن الدولة متعددة الثقافات ترفض فكرة أن تكون الدولة ملكاً لجماعة قومية معينة.⁽⁴⁾

2- إن الدولة متعددة الثقافات تنبذ سياسة بناء الدولة القومية التي قد تتطوي على سياسات التهميش. وتقبل بدلاً عن ذلك أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة، ويتم التعامل معهم وفق مبدأ المساواة من دون أن يضطروا إلى انكار هويتهم الثقافية.⁽⁵⁾

¹- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص.6.

²- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص.12.

³- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص.12.

⁴- ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة في التوع، ج 1، ترجمة امام، امام عبد الفتاح، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011، ص.87.

⁵- ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص.87.

3- تعرف الدولة متعددة الثقافات بالظلم التاريخي الواقع على مكونات مجتمعية معينة، ويكون للدولة الإستعداد لمعالجة وتصحيح الأوضاع.⁽¹⁾

يمكن تصور التفاعلات بين المكونات الثقافية في أي مجتمع من خلال مظهرين أساسيين هما: تجانس الوحدات الجزئية، وإندماجها في إطار الكل الموحد أولاً، وثانياً بروز مؤشر الإنقسام وعدم التعايش الناتج عن غياب التجانس المجتمعي، ما يولد بيئة ملائمة لبروز الخلافات والتوترات.⁽²⁾ وإن المظهر الثاني رافق عملية بناء الدولة العراقية منذ تأسيسها، وحتى سقوط النظام السياسي وإنهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد أحداث عام 2003.

إنعكس تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية من خلال أزمة الهوية التي تظهر كما يعتقد البروفيسور (لوشيان باي) عندما تكون التحديات المادية والنفسية غير ملائمة، وغير مقبولة في ظل الظروف التاريخية الجديدة. وإن أزمة الهوية هذه تتعلق بالنزاعات ما بين المجموعات العرقية (الإثنية)، وتأثيراتها في بناء هوية وطنية عراقية.⁽³⁾

لقد كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة العراقية. وقد حاول الملك فيصل الأول إيجاد حلول لهذه المعضلة، وكان يعتقد أن العراق تنقصه الوحدة الفكرية، والمملية، والدينية لذا فهو مبعثر القوى ومنقسم مجتمعيًا. وإن ذلك يتطلب بدايةً بناء جيش قوي، والإهتمام بالتربية والتعليم، والفصل بين السلطات.⁽⁴⁾

هذا يوضح أن السياسات العراقية منذ العهد الملكي لم تتمكن من بناء هوية وطنية للدولة العراقية بالرغم من ميلها بإتجاه بناء دولة عراقية ذات هوية قومية عربية، ويتبين ذلك من خلال الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الأساسي العراقي لعام 1925، الذي منح الملك صلاحيات إنشاء إتحاد مع الدول العربية، وكذلك يعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد.

¹- ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص 87.

²- حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، ط 1، مصر، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥، ص 11.

³- د. شيرزاد احمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، 2005، متوفّر على:
<https://www.aljazeera.net>

⁴- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

إن الإخفاق في عملية بناء الدولة العراقية ولد العديد من الازمات ومنها أزمة الهوية، وأزمة الإنماج والتكامل، مما أدى إلى تآكل شرعيتها، وسقوط مؤسساتها أثر احداث 9 نيسان 2003.

(1)

إستمرت محاولات بناء الهوية الوطنية في ضوء عملية بناء الدولة العراقية خلال العهد الجمهوري (الجمهوية الأولى والثانية)، لتتوضح معالم توجه العراق نحو القومية العربية، لا سيما في ظل آيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي نادى بالوحدة العربية، والكافح ضد الاستعمار. لذا شهد العراق خلال العهد الجمهوري صراعاً دموياً مع القوى اليسارية الديمقراطية التقدمية، والحركة التحريرية الكوردية. (2)

إن هذا التحدي هو أهم ما يواجه عملية بناء الدولة في العراق الجديد، وبدل أن تسعى الانظمة والحكومات إلى إتباع سياسات التكامل لتحقيق الوحدة الوطنية، فقد سعت على مر تاريخها السياسي إلى ترجيح كفة الفئة الحاكمة، وتهميشه المكونات المجتمعية، وبذلك إختلت العلاقة بين السلطة السياسية المركزية، والمجتمع المتعدد. (3)

إن الإعتقاد الذي كان سائداً ولا زال لدى العديد من القوى السياسية والاكاديمية بأمكانية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة -الامة تأثراً بالعديد من الدول القومية في العالم، قد يكون غير ممكناً. وذلك بسبب تأثير متغير التعددية المجتمعية. وعليه فإن عملية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة -الامة، يتبعه سياسات الادماج، ومحاولات توحيد المجال السياسي، وقمع القوى السياسية التعددية المسيطرة على العملية السياسية في العراق. وهذا ينافي الإسلوب الديمقراطي في الحكم، وقد يهدد بانهيار الدولة العراقية. فالخطاب القومي العربي الوحدي في الوقت الذي يمثل فيه خطاب التوحد والانصهار على مستوى العالم العربي، إلا أنه يمثل خطاب التجزئة والإنقسام على مستوى الدولة العراقية.

إن الأحزاب السياسية التي كانت قوى معارضة لنظام الحكم في الدولة العراقية قبل عام 2003، شكلت مع أحزاب أخرى جديدة تأسست بعد عام 2003، البناء السياسي الجديد في

¹- أ.م.د. احمد شكر الصبيحي، الاشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2017، ص126.

²- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

³- إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية العراق كحالة دراسة، رسالة ماجستير، أربيل، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، 2008، ص55.

العراق، وإتخذت طابعاً دينياً، وطائفياً، وقومياً، يعكس واقع المجتمع المنقسم أو المتعدد في الدولة العراقية، فبرزت كأحزاب إسلامية (شيعية، و逊ية)، وأحزاب كوردية، بالإضافة إلى أحزاب تمثل مكونات مجتمعية أخرى كالاحزاب التركمانية، والاحزاب المسيحية.⁽¹⁾

تغير شكل الدولة العراقية، وبرز تأثير متغير التعددية المجتمعية بعد عام 2003 بشكل واضح، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للقوى السياسية التي تشكلت على أساس قومية ودينية للمشاركة في عملية بناء الدولة، وفقاً لخطوط التقسيم القومية والمذهبية، وذلك بحسب وزنها السكاني. وخاصة القوى الشيعية، والقوى الكوردية، والقوى السنوية، والقوى الممثلة للمكون التركماني، والمكون المسيحي، وطوائف أخرى من تركيبة المجتمع العراقي. فأصبح التمثيل السياسي في مجلس الحكم المؤقت (الذي تألف من 13 عضو عن الشيعة، و 5 أعضاء عن الكورد، و 5 عن السنة، وعضو واحد لكل من التركمان، والمسيحية)^(*)، ثم في الوزارة المؤقتة (المكونة من 33 وزيراً برئاسة شيعية، 17 وزير شيعي، 7 وزراء لكل من الكورد والسنة، ووزير تركماني، وآخر مسيحي)، والمجلس الوطني المؤقت (يرأسه كوردي وله نائبين أحدهما شيعي وآخر سني) وفقاً للوزن السكاني لكل مكون من مكونات المجتمع العراقي. حيث كان قد تم الاتفاق على نسب المكونات المجتمعية العراقية، من دون وجود تعداد سكاني فعلي يحتوي سؤال عن القومية والمذهب، بناءً على ذلك يشكل الشيعة نسبة 60%， والكورد نسبة 20%， أما السنة فيشكلون نسبة 19% من مجموع السكان. وكما موضح في الجدول رقم (7).⁽²⁾

استمر تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية حتى سقوط النظام السياسي العراقي في 9 ابريل/نيسان 2003. لتبدأ مناقشات مستفيضة لبناء هوية وطنية عراقية تعترف بالتنوعية القومية، والدينية، والمذهبية، في المجتمع العراقي. فجاءت مسودة الدستور العراقي

¹ - د. رغد نصيف جاسم وعجيل عبد الكاظم خضرير، تأثير النخبة السياسية في قيادة الأحزاب السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 17، 2019، ص 93.

(*) الشيعة: د. ابراهيم الجعفري ، د. احمد شياع البراك، د. احمد الجلبي، د. أياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمداوي، د. سلامة الخفاجي، محمد بحر العلوم، د. موفق الريعيين، وائل عبد اللطيف، د. رجاء حبيب الخزاعي، عز الدين سليم، عبدالعزيز الحكيم. أما السنة فقد مثلهم في مجلس الحكم المؤقت كل من: د. عدنان الباجي، غازي عجيل الياور، د. محسن عبد الحميد، نصير الجادرجي، سمير شاكر محمد. في حين مثل الكورد كل من جلال طالباني، مسعود البارزاني، دارا نور الدين، د. محمود عثمان، صلاح الدين محمد بهاء الدين. أما التركمان فقد مثلهم صون كول جابوك. والمسيحية مثلهم يوناديم كنا. (الكبيسي، 2013)

² - يحيى الكبيسي، العراق: الاحتتجاجات وازمة النظام السياسي، ط1، الدوحة- قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 10.

الدائم لتعلن أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية".⁽¹⁾

اعتبر الأمين العام للجامعة العربية هذه الصياغة "صفة للفوضى". وطلب تفسيراً لها. كما رفض العرب السنة وجاء منهم من العرب الشيعة هذا النص. على أثر ذلك، ناقشت الجمعية الوطنية العراقية هذه المسألة وجاء في المادة(3) من النص الجديد من مسودة الدستور العراقي أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، وعضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها"⁽²⁾

ففي الوقت الذي تعد فيه إستعداد الزعامات السياسية للاتفاق مسألة مهمة في عملية بناء دولة متعددة الثقافات كما يذهب إلى ذلك آرنت ليبهارت في إطار نموذجه التوافيقي، نلاحظ الإختلاف في أهداف ومطالب القوى السياسية العراقية، الممثلة عن المكونات المجتمعية (الشيعية، والكردية، وال逊ية، والتركمانية، والمساوية) الذي ساهم في إضعاف سلطة الدولة العراقية وأعاق عملية بناءها.

فقد سعت القوى الشيعية من خلال مشاركتها في العملية السياسية في العراق بعد 2003، إلى محاولة بناء دولة عراقية يكون فيها المكون الشيعي القوة الرئيسية والفاعلة. كما أنهم وافقوا على المشروع الفدرالي في العراق على أن تكون فيدرالية محافظات مع وجود ضمانات دستورية بعدم لجوء أي مكون إلى الإنفصال وتقسيم العراق وتهديده وحدته.⁽³⁾

في حين، ذهبت القوى السنوية إلى رفض المشروع الفدرالي لأنه سيؤدي في اعتقادهم إلى تقسيمه بين الشيعة والكرد. لذا فهم أرادوا في ظل الدولة العراقية الجديدة، أن يحتفظوا بمقانتهم كسلطة سياسية تملك مفاتيح اللعبة، وخبرات قيادة الدولة، وذلك إستناداً إلى أنهم الطبقة التي سقطت على مقاليد الحكم في الدولة العراقية منذ تأسيسها.⁽⁴⁾

إلا أن المطالب الكردية تمحورت في ظل الدولة العراقية الجديدة في الحصول على إمتيازات أكثر، والمشاركة في السلطة ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي. وقد واجه الكورد مشكلات

¹- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

²- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

³- د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي الثامن، بغداد، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005، ص218-219.

⁴- د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 220.

عديدة في ظل الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط النظام السياسي العراقي في عام 2003، ومن بين تلك المشاكل عدم ثقتهم في الحليف القديم الشيعي، والخوف من حدوث تحالف عربي شيعي سني ضد المصالح الكوردية، لا سيما وأن القوى الشيعية قد رفضت مشروع الفدرالية الكوردية القائمة على أساس فدرالية أقاليم. ومن المشكلات الأخرى التي واجهت الكورد هي محاولتهم لاستعادة المناطق الكوردية خارج إدارة إقليم كورستان، والتي تعدّها القوى الكوردية جزءاً من الإقليم الكوردي. وهذه المناطق هي (محافظة كركوك، منطقة سهل نينوى، وسنجار، ومحمور، وزمار، من محافظة نينوى ومناطق من دي إلى (خانقين، مندلي، جلواء، سعدية) ومنطقة طوزخورماتو من محافظة صلاح الدين).⁽¹⁾

لذا سعت القوى الكوردية إلى تضمين قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنقلالية للمادة (58) التي تتضمن تطبيع الأوضاع في كركوك ومناطق أخرى متanax عليها، وإحتوى دستور جمهورية العراق لسنة 2005، في مادته (140) على إجراءات التطبيع للمناطق المتanax عليها، وتغيير حدود إقليم كورستان. (دستور جمهورية العراق الدائم، 2005). أما بالنسبة للقوى الممثلة عن (المكون التركي، والمكون المسيحي) فإنها طالبت بضرورة إحترام حقوقها وخصوصيتها الثقافية.⁽²⁾

جسد الدستور العراقي لعام 2005. مدى تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية وذلك من حيث الأطراف أو القوى التي ساهمت في صياغتها، وكذلك النصوص التي تضمنتها.

أُجريت الانتخابات في العراق في 30 كانون الثاني / يناير 2005، وتم تشكيل جمعية وطنية لكي تتولى مهمة وضع مشروع الدستور الدائم للعراق^(*). وكان للمكونات المجتمعية العراقية دور كبير في تشكيل الجمعية الوطنية. حيث ضمت الجمعية الوطنية سبعون عضواً من مختلف المكونات الرئيسية في المجتمع العراقي (الشيعة، والسنّة، والكورد)، حيث ضمت (15) عضواً عن المكون العربي السني، (55) عضواً عن المكون العربي الشيعي و(8) عضو عن المكون الكوري⁽³⁾.

¹- د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 220-222.

²- د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 225.

^(*) انتهى عمل لجنة كتابة الدستور بتاريخ (8/8/2005) واجري الاستفتاء الشعبي عليه في (15/10/2005) ووافق الشعب عليه بنسبة (78.4%) وتمت المصادقة عليه في 8/12/2005. (العيثاوي، 2018)

³- د. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ط 1، برلين - المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 51-52.

في ظل الأنظمة الانتخابية التي تم إعتمادها في العراق بعد 2003، فإن الأخذ بنظام التمثيل النسبي جاء لاحتواء التعددية والتنوع الثقافي داخل المجتمع العراقي ليضمن مشاركة كل مكونات المجتمع في العملية السياسية في العراق الجديد.⁽¹⁾

ختاماً إن إنعاكس التعدد المجتمعي في المجال السياسي العراقي في الوقت الذي تتسم فيه السلطة السياسية والدولة العراقية بالضعف المؤسساتي وعدم القدرة على مواجهة القوى التي تشكلت خارج إطار سلطة الدولة قاد إلى نوع من الفوضى لاسيما وإن القوى السياسية التي تشكلت بعد عام 2003 لم تصل إلى الاتفاق لتحقيق المصلحة الوطنية، وإن هذا بدوره قاد إلى نتائج سلبية على الدولة وقوتها ، لذا فإننا نؤيد (استناد القانون بascal الفيزيائي) أن تبدأ عملية بناء الدولة العراقية بالتركيز على تقوية سلطة الدولة أولاً ومن ثم العمل على تقليل مدى وظائفها لصالح الحكومات المحلية للمكونات المجتمعية، غير أن ما حدث في العراق هو البدء بتقليل مدى الدولة رغم ضعفها والاعتراف بحقوق المكونات المجتمعية من دون الاتفاق على برنامج يحقق المصلحة الوطنية.

الاستنتاجات:

نستنتج من خلال بحثنا في فجوات وعوامل بناء الدولة العراقية ما يلي:

- 1- يعد عامل التعددية المجتمعية/ الانقسام الثقافي متغيراً مؤثراً في عملية بناء الدولة العراقية بشكل أساس.
- 2- لم تتوافق طبيعة تشكيل السلطة السياسية في الدولة العراقية مع متغير الانقسام الثقافي/ التعددية المجتمعية الذي يعني منه المجتمع العراقي ما تسبب في ضعف السلطة السياسية العراقية.
- 3- إن الأخذ بالنظام التوافقي كآلية علاجية وتقليل أثر الانقسام المجتمعي في إطار عملية بناء الدولة العراقية عانى من سوء مفهوماتي للنظرية التوافقية وإيسها وشروط تطبيقها. هذا بغض النظر عن الفجوات التي تعاني منها النظرية التوافقية باعتبارها تؤدي إلى هشاشة السلطة السياسية، وقد تقود إلى تجميد العملية السياسية من خلال فيتو الأقلية لذا اشترط ليهارت الاتفاق السياسي كشرط أساسي لتطبيق اسس النظرية.

¹- د. وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سابق، ص 59.

- 4 - إن النظرية التوافقية تتناقض مع نظرية بناء الدولة، ففي الوقت الذي تسعى فيه نظرية بناء الدولة تقوية السلطة السياسية، فإن النظرية التوافقية تبحث في تعديل دور المكونات المجتمعية واعطاءها نوع من الاستقلالية القطاعية، وينبغي اخذ ذلك بنظر الاعتبار في عملية بناء الدولة العراقية المنقسمة ثقافياً.

المصادر

Abd al-Ilah Tawfiq al-Fakiki, Wrong Beginnings: A New Reading in Iraq's Modern Political History, Syria, Dar al-Mahjah al-Bayda, 2011.

Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, 7th Edition, Part 1, Baghdad, House of Cultural Affairs, 1988.

Abd al-Razzaq al-Hassani, Modern Political History of Iraq, Beirut, Al-Rafidain, 2008.

Abdel Moneim Shiha, Sectarian Citizenship, Iraq from the Dream of Citizenship to Sectarian Citizenship, Morocco, Believers Without Borders Foundation for Studies and Research, 2016.

Abdel-Aali Dabla, The State is a Sociological Vision, Cairo, Dar Al-Fajr, 2001.

Dr. Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, The Iraqi State between the Dialectic of Formation and Continuity, Journal of Political Science, Issue 34, 2007.

Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, The Reality and Future of the Democratic and Constitutional Option in Iraq, 2005.

Ahmed Shukr Al-Subaihi, Political Problems and Building the Civil State in Iraq after 2003, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 13, 2017.

Dr. Ali Al-Wardi, A study in the nature of Iraqi society, 1st edition, Beirut, Dar Tigris and Euphrates, 2009.

Ali Hassan Al-Fawwaz, Problems of the National State: From History to the Pattern of Modernity, Damascus–Baghdad, Dar Nineveh and Dar Mesopotamia, 2012.

Arab Socialist Baath Party National Leadership, Internal Regulations, 2018, available at: <http://anyflip.com/rnvg/fkaj/basic>

Dr. Ashwaq Abbas, The Crisis of Building the Contemporary Arab State, A Critical Approach to the Concept of Reform and the Problem of Rational Integration, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2016.

Directorate of General Persons, (Population Census), Kingdom of Iraq, Ministry of Social Affairs, 1947.

Francis Fukuyama, State Building, the World Order and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century. 1st edition, translated by Mujab Al-Imam, Saudi Arabia, Obeikan Library, 2007.

Fred Halliday and others, Ethnicity, the State, and the Kurds in Iraq, Iran and Turkey, 1st edition, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, Beirut, Institute for Strategic Studies, 2006.

Georges Bordeaux, The State, 3rd edition, translated by Salim Haddad, Beirut, University Foundation, 2002.

Hamid Mahmoud Issa, The Kurdish Problem in the Middle East from its inception until 1991, Cairo, Madbouly Bookshop, 1992.

Hanna Batatu, Ancient Social Classes and Revolutionary Movements in Iraq, Volume Three, Edition 3, translated by Saad al-Hasani, Baghdad, Dar Babel, 2018.

Hassan Bin Nawa, The Impact of Minorities on the Stability of Political Systems in the Middle East, 1st Edition, Egypt, Alexandria, Al-Wafaa Law Library, 2015.

Dr. Hassan Muhammad Shafiq Al-Ani, Comparative Political and Constitutional Systems, Baghdad, Baghdad University Press, 1986.

HIPPLER, Jochen. Violent conflicts, conflict prevention and nation-building—terminology and political concepts. Nation-building: a key concept for peaceful conflict transformation, 2005,

Ibrahim Fattah Saber, Secularism and the Problem of Sectarianism in Pluralistic Societies Iraq as a Case Study, Master Thesis, Erbil, College of Law and Political Science, Salahuddin University, 2008.

Dr. Kamal Deeb, Brief History of Iraq: From the Twentieth Revolution to the American Wars, Resistance and Liberation, and the Establishment of the Second Republic, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Farabi, 2013.

MARR, Phebe. The modern history of Iraq. Routledge, 2018.

Maurice Duverger, Sociology of Politics, 1st edition, translated by Salim Haddad, Beirut, University Foundation, 1991.

Mr. Dr. Majid Khadduri, Republican Iraq, 1st Edition, Iran, Al-Sharif Al-Radi Publications, 1974.

Dr. Muhammad Fayez Farhat, Occupation and Reconstruction of the State, a Comparative Study of the Cases of Japan, Afghanistan and Iraq, 1st Edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2015.

NORTH, DOUGLASS, C, Institutions: Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press ,1990,

Preeti Taneja, Assimilation, Displacement, and Eradication: Minority Communities in Iraq since 2003, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, Minority Rights Group International, MRGI, 2009.

Dr. Qahtan Ahmed Suleiman, The Intellectual Foundations of State-Building in Iraq, Political Science Journal, Issue 34, 2007.

Raad Abdel Jalil, The Concept of Political Power: A Contribution to the Study of Political Theory, Journal of International Studies, Issue 37, 2008.

Dr. Rabah Majeed Al-Hiti, The Collapse of State Authority in Iraq, A Study in Political Sociology, Damascus, Dar Al-Arab and Dar Nour, 2010.

Dr. Raghad Nassif Jasim and Ajil Abdul-Kadhim Khudair, The Influence of the Political Elite in the Leadership of Political Parties, Tikrit Journal of Political Science, Issue 17, 2019.

Rashid Al-Khayoun, Religions and Sects in Iraq, 2nd Edition, Baghdad, Al-Jamal Publications, 2007.

Dr. Saad Eddin Ibrahim, Boredom, Bees, and Customs, the eighth annual report, Baghdad, Ibn Khaldun Center for Development Studies, 2005.

Saad Naji Jawad, Iraq and the Kurdish Question 1958–1970, London, Dar Al-Lam, 1990.

Saad Salloum, Pluralistic Iraq and the Future of Citizenship in Light of the Current Transformations, 2015.

Dr. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology: Its Foundations and Dimensions, Mosul, University of Mosul, 1986.

Dr. Sanaa Fouad Abdullah, States and Social Forces in the Arab World: Relationships of Interaction and Conflict, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2001.

Dr. Sherzad Ahmed Al-Najjar, Determining the Identity of Iraq is Complicated and Difficult, 2005, available at: <https://www.aljazeera.net>

Sherzad Ahmed Al-Najjar, Studies in Political Science, 1st Edition, Erbil – Iraq, Ministry of Culture Press, 2004.

Dr. Walid Salem Muhammad, Institutionalization of Power and Building the Nation State, Case Study of Iraq, 1st Edition, Amman – Jordan, Academics Foundation, 2014.

Wassim Refaat Abdel-Majid, Coup d'Etat: Successful and Failed Coups in Iraq 1921–2003, Baghdad, Dar Al-Jawahiry, 2015.

Will Kymlicka, Odyssey of Multiculturalism Probing New International Policies in Diversity, Part 1, Translated by Imam, Imam Abdel-Fattah, Kuwait, National Council for Culture, Arts and Literature, 2011.

William Hallal, Institutional Change: In Transforming the Structure of Society, 2009.

WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center For Development Research, 2003,

Dr. Wissam Hussein Ali Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, 1st Edition, Berlin–Germany, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2018.

Yahya Al-Kubaisi, Iraq: Protests and the Crisis of the Political System, 1st Edition, Doha–Qatar, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.

Yassin Mahmoud Ababiker, The Role of Parliamentary Elections in the Democratic Transformation Process in Iraq after 2003, 1st Edition, Erbil, Haj Hashem Press, 2013.

Dr. Zaki Saleh, Introduction to the Study of Contemporary Iraq, Baghdad, Al-Rabita Press, 1953.